الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4521 | الإثنين | 21 شعبان 1444 هـ | 13 مارس 2023 م | السنة الخامسة عشرة

طهران تؤيد حكم الإعدام بحق المعارض حبيب فرج الله

وزير خارجية إيران: توصلنا لاتفاق مبدئي مع واشنطن لتبادل سجناء

«وكالات» : أعلن وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان أمس الأحد، أن إيران والولايات المتحدة توصلتا لاتفاق مبدئي لتبادل السجناء، مضيفاً أنه يأمل في أن يتم التبادل قريبا.

وقال أمير اللهيان في تصريح للتلفزين الرسمي أمس الأحد، إن طهران وواشنطن توصلتا إلى اتفاق في الأيام الأخيرة، مشيراً إلى أنه «في حال سارت الأمور على ما يرام في الجانب الأميركي، أعتقد أننا سنشهد تبادل الأسرى في فترة قصيرة».

وكانت مصادر مطلعة قد ذكرت في فبراير الماضي، أن إدارة الرئيس جو بايدن تجري محادثات غير مباشرة مع إيران بشأن تبادل محتمل للأسرى.

وأضافت المصادر حينها أن كلا من قطر وبريطانيا تلعبان دور الوسيط في المحادثات التي قالت إنها أحرزت تقدماً، بحسب شبكة «إن بي سي» نيوز الأميركية.

وأوضحت «إن بي سي» نيوز أن الجانبين الأميركي والإيراني يبحثان صيغة نوقشت سابقاً عام 2021، وتشمل تبادلا محتملا للأسرى والإفراج عن مليارات الدولارات من الأموال الإيرانية في بنوك كوريا الجنوبية.

وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبداللهيان

يذكر أن سياماك نمازي، رجل أعمال يحمل الجنسيتين الأميركية والإيرانية، هو أحد الأميركيين المحتجزين في إيران، وحُكم عليه في عام 2016 بالسجن لمدة 10 سنوات بتهمة التجسس والتعاون مع الحكومة الأميركية.

كذلك عماد شرقي، رجل أعمال إيراني أميركي اعتقل لأول مرة في عام 2018 عندما كان يعمل في شركة استثمار تكنولوجي، وهو مسجون أيضا في إيران، إضافة لعالم البيئة الإيراني الأميركي مراد طهباز، الذي يحمل أيضاً الجنسية البريطانية، وفق «رويترز».

من جانب اخر أيدت المحكمة العليا بإيران، أمس الأحد، حكماً بإعدام المعارض الإيراني السويدي حبيب فرج الله.

وأفادت وسائل إعلام محلية إيرانية، بأن المحكمة العليا أيدت حكم الإعدام بحق المعارض الشهير.

وأتى الحكم النهائي بعدما أصدر القضاء الإيراني حكماً في 6 ديسمبر، بالإعدام على المعارض الإيراني السويدي حبيب فرج الله شعب، المعروف أيضا باسم حبيب أسيود، بتهمة «الإفساد في الأرض».

كما ترأس الأخير «حركة النضال العربي لتحرير الأحواز»، وهي مجموعة تعتبرها السلطات الإيرانية حركة إرهابية.

واختفى فرج الله في أكتوبر 2020 بعدما زار اسطنبول. حتى ظهر مجددا بعد شهر معتقلا في إيران.

يشار إلى أن السلطة القضائية الإيرانية في إيران كانت أصدرت خلال الفترة الماضية، أحكام إعدام بحق العشرات من المدنيين لضلوعهم في قتل عناصر من قوات الأمن وسط البلاد على هامش الاحتجاجات، وفق قولها.

وبحسب إحصاء أعدته وكالة «فرانس برس» بالاستناد إلى الإعلانات الرسمية، فإن الأحكام المعلنة طالت عشرات وباتوا محكومين بالإعدام على خلفية الاحتجاجات التي تهزّ البلاد.

وتشهد إيران منذ 16 سبتمبر العام الماضي، احتجاجات إثر وفاة أميني بعد 3 أيام من توقيفها من جانب شرطة الأخلاق لعدم التزامها بالقواعد الصارمة للباس في إيران.

من ناحية أخرى أدى انفجار مبنى في تبريز عاصمة محافظة أذربيجان الشرقية بإيران إلى مقتل 5 أشخاص وإصابة عدد آخر وتدمير 3 مبان سكنية.

ووقع الانفجار فجر أمس الأحد في مبنى سكني في حي منظرية بمدينة تبريز، وأسفر عن مقتل خمسة أشخاص، وإصابة شخصين، وتدمير ثلاثة مبانٍ أخرى، وتضرر عدد كبير من السيارات.

من جهته، أعلن نائب مدير العمليات في إدارة إطفاء تبريز حضور فريق من الدفاع المدني للبحث عن المزيد من الأشخاص الذين يُرجح أنهم محاصرون تحت الأنقاض.

وقال المتحدث باسم فرقة إطفاء تبريز، إن امرأة تم إنقاذها من تحت الأنقاض.

وأوضح أن «سبب الحادث قيد التحقيق»، حيث إنه بعد إزالة الحطام قد يتم تحديد سبب الحادث بالكامل.

مجلس الشيوخ الفرنسي يصدق على مشروع قانون تعديل نظام التقاعد

مصادقة مجلس الشيوخ الفرنسي على مشروع القانون تزامن مع احتجاجات نقابية جديدة في عدة مدن

«وكالات» : صدق مجلس الشيوخ الفرنسي على مشروع قانون تعديل نظام التقاعد بموافقة 195 صوتا مقابل معارضة 112، وذلك رغم خروج مظاهرات نقابية السبت بالعاصمة باريس ومدن عدة احتجاجا على مشروع قانون لتعديل نظام التقاعد وتزامنا مع تعطيل بعض المرافق.

وكانت الحكومة قد لجأت إلى مادة دستورية تقضي بالتصويت جملة واحدة على مشروع القانون، وهي الخطوة التي أثارت غضب المعارضة اليسارية.

ومن المتوقع أن تنعقد لجنة مشتركة، متساوية الأعضاء من غرفتي البرلمان، للتفاهم على نسخة مشروع القانون التي ستعرض لاحقا على البرلمان للمصادقة عليها بشكل نهائي.

وجاءت المصادقة على مشروع القانون بعد يوم سابع من التحركات الاحتجاجية المستمرة منذ 19 يناير الماضي ضد التعديل، الذي سيقر رفع سن التقاعد من 62 عاما إلى 64.

وجاءت مظاهرات بعد 4 أيام من مظاهرات بلغ عدد المشاركين فيها أكثر من 3 ملايين شخص، وفق ما قالت النقابات.

وعلى العكس من حركة الاحتجاج الثلاثاء الماضي، فإن النقابات لم تدعُ إلى شن إضراب عام هذه المرة، لكن بعض القطاعات مثل النقل بالقطارات والطاقة تشهد اضطرابات بعد تمديد الإضراب فيها.

وكان رئيس البلاد إيمانويل ماكرون أكد تمسكه بتعديل قواعد التقاعد، رغم معارضة النقابات.

وذكر موقع بلومبيرغ أن رسالة ماكرون جاءت ردا على طلب النقابات عقد لقاء مباشر معه، عقب احتجاجات الثلاثاء الماضي التي تقول النقابات إنها شهدت مشاركة نحو 3 ملايين عامل.

وطالب رؤساء النقابات العمالية الرئيس ماكرون باستشارة الشعب بشأن مشروع قانون إصلاح نظام التقاعد، وتمسكوا بالتصعيد.

ومن جانبه، دعا فيليب مارتينيز الأمين العام لاتحاد العمل، أحد أكبر النقابات الفرنسية، ماكرون لاستفتاء بشأن تعديل قانون التقاعد، وقال «على الرئيس استشارة الشعب إذا كان واثقا من نفسه، واحترام رد الفرنسيين».

كما دعا رئيس الكونفدرالية الديمقراطية الفرنسية للعمل لوران بيرجيه المسؤولين بعدم تجاهل الحركة الاجتماعية الرافضة لقانون التقاعد، والذهاب لاستشارة المواطنين حول المشروع.

وقال «سأكون واضحا، نقابتنا ستحترم دائما الشرعية، والشرعية هي التصويت في البرلمان. لا نستطيع القول إن ذلك غير قانوني، فالأمر لا يتعلق بالشرعية بقدر تعلقه بالانسجام المجتمعي لبلدنا.. أناشد الذين يديرون البلد عدم تجاهل هذه الحركة الاجتماعية».

عشرات الآلاف يتظاهرون في إسرائيل ضد التعديلات القضائية

«عرين الأسود» تعلن استشهاد 3 من عناصرها في اشتباك مع جيش الاحتلال

«وكالات»: أعلنت مجموعة عرين الأسود المسلحة الفلسطينية، أمس الأحد، أن 3 من أفرادها قتلوا في اشتباك مسلح وقع قرب حاجز صرة العسكري جنوب غربي مدينة نابلس بالضفة الغربية.

وقالت المجموعة، في بيان، إنه بعد رصد دقيق لوحدة غولاني (التابعة للجيش الإسرائيلي) على حاجز صرة (قرب نابلس)، تحركت إحدى مجموعاتنا المقاتلة لنصب كمين لهذه الوحدة والاشتباك معها.

وذكر البيان أن عناصر المجموعة -وعددهم ثلاثة- استشهدوا، وهم: جهاد الشامي، وعدي الشامي، ومحمد الدبيك.

وكان الجيش الإسرائيلي قد أعلن صباح أمس أنه قتل 3 فلسطينيين واعتقل رابعا خلال اشتباك مسلح عند مفرق قرية جيت قرب نابلس.

وأكد المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي أن قوات الاحتلال صادرت 3 بنادق من نوع «إم-16» (M-16)، وذخيرة كانت بحوزة المسلحين.

من جهته، قال وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت إن وحدة النخبة في الجيش الإسرائيلي غولاني نفذت ما وصفها بعملية حازمة ودقيقة في المنطقة.

وفي سياق ردود الفعل الفلسطينية، عم إضراب شامل مدينة نابلس حدادا على أرواح الشهداء الثلاثة الذين استشهدوا برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي فجر أمس الأحد.

وقالت حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، في بيان، «إن تصاعد جرائم الاحتلال بحق أبناء شعبنا وتدنيسه للمقدسات سيُقابل بمزيد من الصمود والمقاومة.. شعبنا سيضرب العدو الغاصب في كل مناطق أرضنا المحتلة حتى زواله».

بدورها، قالت حركة الجهاد الإسلامي إن إعدام الشهداء الثلاثة جريمة بشعة جديدة تسجل في سجل الاحتلال.

وأضافت الحركة أن حكومة الاحتلال تعلن الحرب الشاملة على الفلسطينيين، مما يستوجب الرد عليها بكل الطرق والوسائل.

وقالت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، إن المجزرة الجديدة لن تضعف إرادة المقاومة الفلسطينية، وإن جماهير الشعب الفلسطيني بتشكيلاته المُقاومة كافة ستجعل الاحتلال يدفع ثمَنَ جرائمه.

أما حركة فتح، فرأت أن عملية الاغتيال في نابلس تأتي في سياق الحرب المفتوحة التي تمارسها حكومة إسرائيل لإرهاب الشباب الفلسطيني.

كما أكدت حركة الأحرار الفلسطينية، في بيان، «أن شلال الدم النازف في الضفة يؤكد دعم حكومة الإرهاب لهذه السياسة المنهجة ضد شعبنا، ويثبت أن المقاومة وحدها الكفيلة بلجم هذا العدوان».

ومنذ مطلع عام 2023، زادت بصورة ملحوظة وتيرة الاقتحامات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، ويرد عليها فلسطينيون في الأغلب بعمليات فردية.

من جهة أخرى، قالت مصادر إسرائيلية إن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو قرر إرجاء قراره البت في إخلاء قرية الخان الأحمر وتشريع البؤرة الاستيطانية «أفيتار» على جبل صبيح في منطقة بلدة بيتا جنوب نابلس إلى ما بعد شهر رمضان المبارك.

وأضافت المصادر أن نتنياهو اتخذ القرار خشية تفجر الوضع مع الفلسطينيين على نطاق واسع لا تحمد عقباه، كما أنه يريد تخفيف الضغوط الدولية عليه.

وأشارت المصادر إلى أن شرعنة بؤرة «أفيتار» غير القانونية ستزعج الأميركيين، لأن تل أبيب تعهدت سابقا بعدم الترويج لبناء مستوطنات جديدة في الضفة.

وبؤرة «أفيتار» الاستيطانية أقيمت في مايو 2021 وسط 3 قرى فلسطينية قرب مدينة نابلس شمالي الضفة الغربية، حيث تسكنها قرابة 50 عائلة إسرائيلية.

وفي فبراير الماضي خلص اجتماع عقد بمدينة العقبة جنوبي الأردن بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وبحضور ممثلين عن الولايات المتحدة والأردن ومصر إلى إعلان اتفاق على وقف الإجراءات أحادية الجانب لأشهر محددة، بما يشمل وقف الترويج للاستيطان.

و«البؤر» هي مستوطنات عشوائية صغيرة تشيد دون موافقة الحكومة الإسرائيلية، وتختلف «البؤر» عن عشرات المستوطنات الكبيرة التي أقيمت على أراض فلسطينية ويعيش فيها الآن أكثر من 600 ألف مستوطن.

أما الخان الأحمر (شرقي القدس) فهو تجمع سكني بدوي تدعي إسرائيل أنه مقام على «أراضي دولة»، وتقول إنه «بني من دون ترخيص»، وهو ما ينفيه السكان.

ويسكن نحو 190 فلسطينيا من عشيرة الجهالين البدوية في التجمع منذ أوائل خمسينيات القرن الماضي بعد أن هجّرتهم إسرائيل من منطقة النقب عام 1948.

من ناحية أخرى شارك عشرات الآلاف من الإسرائيليين في سلسلة من الاحتجاجات، للأسبوع العاشر على التوالي، ضد التعديلات القضائية التي تعتزم الحكومة برئاسة بنيامين نتنياهو تنفيذها.

واحتشد أكثر من 50 ألفا في مدينة حيفا و3 أضعاف هذا العدد في ميدان رئيسي في تل أبيب بالإضافة لآلاف في مدن ومناطق مختلفة.

ورفع المتظاهرون العلم الإسرائيلي وشعارات تتهم بنيامين نتنياهو وحلفاءه من اليمين المتطرف والعنصريين والمتدينين المتشددين بالانقلاب على القضاء والسلطة والنظام السياسي والسعي لتحويله إلى دكتاتورية تهدر حقوق المواطنين.

وفي سياق متصل، أصدر قائد الشرطة، المفتش العام يعقوب شبتاي، إعلانا نادرا بثه التلفزيون تراجع فيه عن خطط لنقل قائد شرطة تل أبيب إلى منصب آخر، وهي الخطوة التي خشي البعض أن تنذر بخطط لقمع أشد للاحتجاجات.

وأكد شبتاي أنه لا يعتزم الاستقالة من منصبه وأنه باق على رأس عمله من أجل حماية مصلحة مواطني إسرائيل، حسب تعبيره.

وأضاف، في بيان، أنه أخطأ التقدير عندما أقال قائد شرطة منطقة تل أبيب بأمر من وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير الذي اتهمه بالفشل في قمع المظاهرات، مشيرا إلى أنه أدرك خطأه وأنه لن يرضخ لأي ضغوط سياسية.

وتنظم هذه التظاهرات للأسبوع العاشر على التوالي، لكن ازدادت وتيرتها بشكل كبير خلال الأيام الماضية، حيث شهدت إغلاق عدد من الشوارع الرئيسية، بعضها يؤدي إلى مطار «بن غوريون» (المطار الرئيسي).

ويشارك في هذه الاحتجاجات مئات من الجنرالات المتقاعدين والرؤساء السابقين للأجهزة الأمنية والاستخبارات والموساد والخبراء ورجال الأعمال ومعاهد القانون وقادة وكوادر من أحزاب المعارضة ويقدر العدد الإجمالي للمشاركين في هذه المظاهرات بنحو ربع مليون إسرائيلي.

وتزامنا مع تزايد وتيرة التظاهرات، طالب الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ، الخميس، نتنياهو بإلغاء التعديلات القضائية.

وتقول المعارضة إن خطة الإصلاح القضائي تمثل «بداية النهاية للديمقراطية»، فيما يردد نتنياهو أنها تهدف إلى «إعادة التوازن بين السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية) الذي انتُهك خلال العقدين الأخيرين».

وتتضمن الخطة تعديلات تحد من سلطات المحكمة العليا (أعلى سلطة قضائية)، وتمنح الحكومة سيطرة على تعيين القضاة.

في المقابل، يقول نتنياهو الذي عاد رئيسا للوزراء لفترة سادسة في أواخر ديسمبر، إن المظاهرات تهدف للإطاحة به. وهو يحاكم في 3 قضايا فساد وينفي ارتكاب أي مخالفات.

مستوطنون متطرفون بحماية جيش الاحتلال قرب حاجز زعترة جنوب نابلس في الضفة الغربية

بنس: التاريخ سيحاسب ترامب على هجوم السادس من يناير

مايك بنس نائب الرئيس الأمريكي السابق

«وكالات» : قال مايك بنس نائب الرئيس الأميركي السابق -السبت- إن «التاريخ سيحاسب (الرئيس الأمريكي السابق) دونالد ترامب» على دوره في الهجوم على مبنى الكونغرس في السادس من يناير 2021، موجها بذلك أحد أشد الانتقادات حتى الآن لترامب.

وكان بنس في مبنى الكونغرس (الكابيتول) عندما اقتحم الآلاف من أنصار ترامب المبنى، في محاولة لمنع الكونغرس من التصديق على نتائج الانتخابات الرئاسية لعام 2020 والتي خسرها ترامب أمام جو بايدن.

ونظرا لأن نائب الرئيس يشغل في الوقت نفسه منصب رئيس مجلس الشيوخ فقد كان بنس يترأس مهمة التصديق على أصوات المجمع الانتخابي لاختيار الرئيس ونائبه.

وخلال الهجوم على الكونغرس أرسل ترامب عدة تغريدات دعا في إحداها الجمهوريين إلى «القتال»، وزعم في الأخرى حدوث تزوير في الانتخابات، وانتقد ترامب أيضا بنس لتصديقه على النتائج.

وقال بنس للصحفيين خلال مناسبة سنوية أقيمت في واشنطن العاصمة «كان الرئيس ترامب مخطئا».

وأضاف «لم يكن لي الحق في تغيير النتائج، لقد تسببت كلماته غير المسؤولة في تعرض عائلتي وكل شخص في الكابيتول للخطر في ذلك اليوم، وأنا أعلم أن التاريخ سيحاسب دونالد ترامب».

وخلال الهجوم قامت سلطات إنفاذ القانون بنقل بنس إلى مكان آمن، ويفكر بنس حاليا في التنافس لنيل ترشيح الحزب الجمهوري له لخوض انتخابات الرئاسة المقررة العام المقبل.

شركة الخدمات البريدية ش.م.ك. (مقفلة)
إعلان تذكيري
لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 والجمعية العمومية العادية وغير العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021
يسرنا دعوتكم لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 والجمعية العمومية العادية والغير العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 للشركة الخدمات البريدية - ش.م.ك. (مقفلة) وذلك يوم الاثنين الموافق 20 مارس 2023 في تمام الساعة 11 صباحاً في فندق كروان بلازا الثريا سيتي في الفروانية - قطعة 6 - شارع 103 وذلك لمناقشة جداول أعمال الجمعيات والموافقة عليها.
يرجى استلام الدعوات جداول أعمال الجمعيات والبيانات المالية من موقع الشركة الكائن في منطقة الشويخ الصناعية - قطعة (3) - شارع (87) - قسيمة (26) - محل (1+2) - الدور الأرضي.
للاستفسار يرجى الاتصال على 1881881
رئيس مجلس الإدارة